المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٨/١٦

المبـادىء والأسـس العـامة لبرنامـج الحـزب الوطنى الديمقراطى

اجتمعت لشعب مصر ــ على أرض مصـر الخـالدة ــ العديد من الصـفات التى مكنته من الاسهام فى اقامة صرح الحضارة العالمية .. فاقام لنفسه على ضفاف النيل اقـدم حضـارة عرفتها البشرية ، وانفتح على العـالم الخـارجى يعطى ويأخذ ، ويطوع أوضاعه لضرورات التقدم ، دون تعصب أعمى .. وظل فى أخذه وعطائه محافظا على ذاته وشخصيته فى مواجهة كافة التيارات الفكرية عبر التاريخ ، وفى مواجهة قوى الاحتلال والغزو الاجنبى .

وسجل الشعب المصرى بدماء أبنـائه وعزيمة رجاله سجلا خالدا فى تاريخ النضال الوطنى ضد الاحتـلال الاجنبى ، وكافح وجـاهد فى سـبيل الحصول على اسـتقلاله ، والتخلص من النفوذ الاجنبى بكل صوره .. ومارس العديد من التجارب الاجتماعية والاقتصـادية ، متلمسـا طريقه نحو اقامة مجتمع الرفاهية .

وكانت ثوراته العديدة ــ فى تاريخه الحديث ــ ضد قوى الاحتلال الاجنبى والنفوذ الاجنبى وفساد الحكم ــ دليل صـدق على اصـالته وقدراته النضالية . ابتداء من ثورة عمر مكرم وزملائه . ثم ثورة عرابى . وما تلاها من جهـاد وطنى حمل لواءه مصطفى كامل . ومهد به لقيام ثورة سـنة ١٩١٩ ، التى قادها سعد زغلول .

وبرغم هذه الثورات ، لم يحقق شعب مصر كل أمانيه .. فهو قد انتزع استقلاله السياسي ، غير أنه ظل استقلالا شكليا ، أكثر منه حقيقيا .. استقلالا مكبلا بشتى القيود التي تربط البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بعجلة الاستعمار البريطاني ، وتؤمن استمرار زمام الحكم في يد التحالف الثلاثي بين الاستعمار البريطاني والقصر والاقطاع وأعوانه ، بحيث يظل الشعب بعيدا عن المشاركة في رسم سياسة بلده ، وتظل الثروة محصورة في أيدي قلة تنفق انفاقا ترفيا استهلاكيا ، وتبقى الكثرة الساحقة تعيش دون حد الكفاف

ظهر كل ذلك واضحا في نظام رأسمالية الدولة الذي أقامه محمد علي والنظام الشبيه بالرأسمالي الذي فرضه الاستعمار البريطاني .

وكانت أبرز العيوب التي حالت دون ثورات الشعب المصري وتحقيق أهدافها وخاصة في مجال اعادة بناء المجتمع ، ان ما طبقناه من تجارب اجتماعية واقتصادية لم يكن وليد تطور طبيعي لنظمنا العربية ، بل فرض علينا المستعمر الاجنبي نظمه وحضارته ،وهي نظم غريبة عن بيئتنا ونمط حضارتنا ، الامر الذي أدى الى عجز هذه النظم عن حل مشاكل مجتمعنا وتعثره في تطوره ، فضلا عن ابقائنا في حالة تبعية سياسية واقتصادية للمستعمر الاجنبي .. وكان العيب الثاني أن هذه النظم والايديولوجيات الاجنبية تم تطبيقها في اطار حكم مطلق أو شمولي أوديمقراطية شكلية .. الامر الذي حال بين الجماهير والمشاركة في الحكم ، فانفصلت السلطة الحاكمة عن القواعد الشعبية ، وضاعف من اثر هذين العيبين انخفاض مستوى الدخل القومي وسوء توزيع الثروة ، بحيث انحصرت في أيدي قلة قليلة ، وعجز الاحزاب السياسية التي كانت قائمة حينذاك عن تطوير برامجها اجتماعيا وسياسيا بما يحقق امال الجماهير .

ولذلك كانت الثورة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق أماني الشعب وتطوير المجتمع .. فكانت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، وقامت ثورة ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر وزملائه تحمل لواء المسيرة الوطنية مبشرة بنظام اشتراكي يجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، ويحقق للبلاد استقلالها السياسي والاقتصادي ، وكل ذلك في اطار المبادىء الستة المعروفة ، وهي في جوهرها تجسيد لقيمنا الحضارية العربية في الشورى والعدالة الاجتماعية ، ونجحت الثورة في تحقيق كثير مما نادت به .. وكانت أعظم انجازاتها في الخمسينات ، غير ان تسلط مراكز القوى على الحكم منذ أوائل الستينات ، انحرف بالثورة عن مسارها فتعثرت مسيرة الديمقراطية وتحول نظام الحكم الى حكم شمولي وجنحت هذه القوى في تفسير مبادىء الاشتراكية وتطبيقها نهجا خاصا بعد بها من قيمنا الحضارية العربية وتراثنا الوطني ، فوقعنا تحت سيطرة نفوذ بعض القوى الاجنبية ، واصبحت لنا علاقات خاصة بدول المعسكر الشرقي ، وقضى على الحرية الفردية باسم الاشتراكية ، واحتلت اسرائيل سيناء وأجزاء من الوطن العربي بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ ، وبالرغم مما حدث من تحول اجتماعي ضخم الا اننا وقعنا في العيبين الجوهريين اللذين وقعنا فيهما قبل ثورة يوليو : النقل الاعمى عن النظم الاجنبية ، والحكم الشمولي .

والحت الجماهير ــ حرصا منها على ثورتها ومنجزاتها ــ على تخليص الثورة من أسباب تعثر مسيرتها وازالة ما شوه صفحة نقائها .. وكانت ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

قامت ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ بقيادة السادات استجابة للرغبة الجماهيرية العميقة فى تصحيح المسار ، فاقامت المجتمع الاشتراكى الديمقراطى ، ومهدت لذلك بتصفية مراكز القوى .. وأعادة بناء المجتمع على أسس سليمة فصدر الدستور الدائم عام ١٩٧١ متضمنا أسس بناء المجتمع على مبادىء الاشتراكية الديمقراطية حيث تتحقق لكل فرد حريته السياسية وحريته الاجتماعية وتكاملا بين حاجاته المادية وحاجاته الروحية ، معتمدة فى ذلك على ينابيع فكرية أصيلة هى قيمنا الحضارية العربية ، مبادىء ثورة يوليو وما أسفر عنه تطبيقها العملى من ايجابيات مع الاسترشاد بالمبادىء الاشتراكية المعاصرة التى تتفق مع ظروفنا واصولنا الحضارية العربية وبذلك تحاشت أيديولوجية ثورة مايو أهم اخطاء تجاربنا السابقة ، النقل عن التجارب الاجنبية ، الحكم الشمولى . وأخذت ملامح البناء الجديد تكتمل بالتطبيق العملى . فصدرت القوانين المكملة للدستور ، وتوالت الاصلاحات الجذرية فى حياة المجتمع ، وعلى رأسها تصفية الحكم الشمولى واقامة حياة ديمقراطية سليمة تقوم على الديمقراطية الحزبية ، تصفية النفوذ الاجنبى بالاستغناء عن خدمات الخبراء السوفييت والاجانب فى اغسطس ١٩٧٢ ، الغاء معاهدة الصداقة والتحالف مع السوفييت فى ابريل ١٩٧٦ ، اصلاح المسار الاقتصادى .. وكان أعظم القرارات قرار العبور فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى حققنا بمقتضاه نصرنا العسكرى العظيم وكان من آثاره استرداد جزء من أرضنا المحتلة وفتح باب المفاوضات أمام تسوية شاملة عززتها مبادرة السلام الجسورة متمثلة فى الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ حيث عرض أمام الكنيست وعلى مسمع ومرأى من العالم كله أسس السلام التى تقوم على استرداد كل الارض العربية المحتلة من عام ١٩٦٧ ـ وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة .

وعز على بعض القوى الخارجية واعوانهم فى الداخل أن يقوم فى مصر ـ رائدة العروبة واحدى القوى الرئيسية بين بلاد العالم الثالث ودول عدم الانحياز ـ نظام وطنى ديمقراطى يقوم على أيديولوجية قومية تبعد به عن دوائر النفوذ الاجنبى ويحقق للانسان المصرى وللمجتمع المصرى الرفاهية والرخاء ، لان نجاحه سيجعل منه أنموذجا يحتذى من جانب الدول التى تعيش مثل ظروفنا .. فانبرى أتباع الايديولوجيات الاجنبية ، بعد ما أنكرهم الشعب المصرى فى أكثر من مناسبة آخرها الاستفتاء العام الاخير فى مايو ١٩٧٨ الى محاولة ضرب النظام بشتى الاساليب والتشكيك فى كل منجزاته وفرض رأيهم بالدم والارهاب الفكرى مستغلين المعاناة التى يعيشها الشعب المصرى فى المرحلة الدقيقة التى يمر بها الاقتصاد المصرى .. واستغل فريق ثان المناخ الديمقراطى الذى حققته ثورة ١٥ مايو فكشف عن نواياه فى الانقضاض على انجازات ثورتى يوليو ومايو والعودة بالمجتمع المصرى الى نظم ما قبل ١٩٥٢ ، وغاب عنهم أن التاريخ لا يعود أبدا الى الوراء وأن ما حدث فى المجتمع من تحولات اجتماعية جذرية حقق مكاسب اشتراكية للملايين فتعلقت آمالهم بمبادىء الثورتين ، وعز على فريق ثالث من بقايا الحكم الشمولى ما حققته مصر من تقدم فى ظل الديمقراطية الوليدة

فأرادوا ضربها قبل أن ترسخ قدمها مؤملين أعادة النظام الشمولى وما يتيحه لهم من التربع على عرش السلطة فى ظله .. وكل هذه الاصوات ظلت محصورة فى قلة لم يدركوا طبيعة الشعب المصرى فى قاعدته العريضة من اصالة وصلابة وتصميم على مبادىء ثورتى يوليو ومايو ومنجزاتهما والحفاظ على شخصية مصر وطابعها العربى فى مواجهة التيارات الفكرية التى يموج بها العالم .

ومثل هذه القوى كان يتم التصدى لها بالاجراءات الاستثنائية فى ظل الشرعية الثورية . اما الان وفى ظل الشرعية الدستورية والديمقراطية الحزبية فان السبيل الطبيعى لكشف اغراضهم امام القاعدة العريضة هو العمل الحزبى . وفى ضوء هذه الظروف يتعين علينا اعادة صياغة العمل الحزبى وهياكلنا الحزبية بصورة تجعل من الديمقراطية الحزبية ركيزة أساسية لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى وتعبيرا صادقا لامانى الجماهير ، ولكى يتحقق ذلك يجب أن تتسع الحياة الحزبية الراهنة لمشاركة فعالة من أجيال اكتوبر التى تمثل مستقبل مصر وأملها .. كما يجب أن تتسع لجذب العقول والكفايات التى آثرت الابتعاد عن العمل الحزبى تجنبا لمتاعبه أو درءا لشبهة الاتهام بالنفاق أو النفعية . ومن ناحية ثانية يتعين علينا أن نغير مفهومنا للعمل الحزبى بحيث يكون تجمعا قائما على مبادىء واضحة هدفها تحقيق اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وليس مجرد تجمع بين أصدقاء أو عصبيات ..ومن ناحية ثالثة ينبغى أن يقوم العمل الحزبى على تلاحم مستمر بين القيادات والجماهير املا فى التعرف على مشاكلها والوصول الى حلها ،والوقوف على رأيها فى كل القضايا الهامة حتى يصدر القرار معبرا عن الرأى الحقيقى للجماهير ، وبذلك نضمن المشاركة الايجابية من جانب الجماهير فى شئون الحكم والشئون العامة ، وهذا هو الضمان الاكيد لاستقرار الحكم الديمقراطى .

واستجابة لرغبة جماهير الشعب المصرى التى عبر عنها بما يشبه الاجماع فى الاستفتاء العام الذى تم فى مايو ١٩٧٨ وفى الحوار الديمقراطى الذى امتد بضعة اسابيع من شهرى يونيو ويوليو الماضيين حول الممارسة الديمقراطية . فى اقامة حياة ديمقراطية حزبية على اسس سلمية تبتغى وجه الوطن وتحقيق الصالح العام وتلتزم بالقيم الاخلاقية والوطنية المستمدة من تراثنا وتقاليدنا بحيث يكون هدفنا جميعا العطاء قبل الاخذ ، الايثار دون الاثرة ..

استجابة لهذه الرغبة الجماهيرية يطرح الحزب الوطنى الديمقراطى على جماهير الحزب الخطوط العريضة لبرنامجه لمناقشتها وابداء الرأى فيها واقتراح الحلول المناسبة لما يواجه المجتمع من مشكلات . وقد التزم الحزب فى البرنامج المقترح بمبادىء الاشتراكية الديمقراطية كما راعى أن تكون الحلول المقترحة لعلاج مشاكلنا حلولا واقعية بعيدة عن الشعارات الزائفة والديماجوجية الخادعة ايمانا منه بأن الزبد يذهب جفاء وما ينفع الناس ويمس وجدانهم هو وحده الذى تستجيب له الجماهير وتنفعل به .

الأهداف والمبادىء

ان هدفنا الاسمى هو تحقيق رفاهية الانسان المصرى فى ضوء واقعه وتطلعاته وماأسفر عنه التطبيق العملى لما مر به من تجارب اجتماعية واقتصادية فى تاريخنا الحديث .. ويتطلع شعبنا الى :

١ ــ بناء دولة عصرية تقوم على العلم والايمان يستطيع فيها كل مواطن أن يحقق ذاته وينمى طموحه المشروع متحررا من الخوف والجوع آمنا على نفسه وعرضه وماله .. قادرا على المساهمة والمشاركة الايجابية فى الامور العامة لبلاده ولايتاتى ذلك الا باعادة بناء المجتمع بطريقة تضمن الحرية لافراده وتمكنه من تجاوز مرحلة التخلف .

٢ ــ تحرير الارض المحتلة والتخلص من بقايا السيطرة الاجنبية والنفوذ الاجنبى .

٣ ــ تحقيق الوحدة العربية .

وتحقيق هذه الاهداف يتطلب أن نضع لانفسنا منهاجا نسير على هديه ودليل عمل نسترشد به فى اطار مبادىء واسس واضحة المعالم محددة المضمون نستطيع ان نصوغ منها ايديولوجيتنا .

أن الانسان لايحيا بالخبز وحده كما أن الحرية لاتكفى وحدها لملء البطون . ولذلك يؤمن الحزب بضرورة بناء المجتمع على النظام الذى يحقق التوازن بين العدل السياسى والعدل الاجتماعى .. ويعلن نتيجة لذلك التزامه بأيديولوجية ثورة مايو المتمثلة فى الاشتراكية الديمقراطية والتى على هدى مبادئها صاغ دستورنا الدائم نظام الحكم فى مصر .. والمقومات الاساسية للمجتمع فى النواحى الاجتماعية والخلقية والاقتصادية هى سبيلنا فى تحقيق اهدافنا القومية ولذلك يؤكد على مايلى :

١ ــ ان اشتراكيتنا الديمقراطية تتمثل فى الجمع فى كيان واحد بين حرية الفرد السياسية وحريته الاجتماعية وتحقق له التكامل بين حاجاته المادية وحاجاته الروحية وهى تقوم على اربعة مبادىء جوهرية هى :

ا ــ التأكيد على القيم الدينية والروحية .

ب ــ تحقيق التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ج ــ يعتمد هذا التوازن على دعامتين جوهريتين : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

د ــ تحقيق الوحدة العربية باعتبارنا جزءا من الامة العربية .

٢ ــ الدستور هو المرجع الوحيد فى تحديد مضمون نظامنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

٣ ــ ان الينابيع الفكرية لاشتراكيتنا الديمقراطية تتمثل فى قيمنا الحضارية العربية الاسلامية والمسيحية .. مبادىء ثورة يوليو ومنجزاتها بعد تصحيح مسارها الذى حققته ثورة مايو ١٩٧١ مع الاسترشاد بالافكار والمبادىء الاشتراكية المعاصرة التى تتفق مع هذه القيم والمبادىء .

٤ ــ ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ومقتضى ذلك التزام المشرع المصرى بمبادىء الشريعة فيما يصدره من قوانين سياسية واجتماعية واقتصادية وعدم جواز الاقتباس من النظم الاجنبية الا بما يتفق مع أصول الشريعة ومبادئها ، كما أنه يلتزم باعادة النظر فى القوانين الصادرة قبل العمل بالدستور الدائم عام ١٩٧١ بما يجعلها متمشية مع مبادىء الشريعة .

٥ ــ التمسك بمبادىء ثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ وبالمكاسب الاشتراكية والسياسية التى حققتها للعمال والفلاحين وعلى رأسها حقهم فى التمثيل الديمقراطى بنسبة ٥٠٪ فى المائة على الاقل على مختلف المستويات .

٦ ــ ان الاشتراكية الديمقراطية لا تنشأ الا فى مجتمع ديمقراطى ولا تنمو وترسخ جذورها الا فى بيئة ديمقراطية ولذلك تظل الديمقراطية دائما أبدا حصن الامان والضمان ضد الطغيان وتظل الديمقراطية عديمة الجدوى فى النظم النيابية ما لم تقم على تعدد الاحزاب .

٧ ــ بتقنين توفير الوسائل التى تكفل للمرأة التوفيق بين واجباتها نحو أسرتها وعملها فى المجتمع فى اطار المساواة بينها وبين الرجل وفى حدود أحكام الشريعة السمحاء .

٨ ــ يولى الحزب غاية خاصة بالشباب وبصفة خاصة أجيال اكتوبر .. فعلى أكتافهم يقوم بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى .

٩ ــ يرحب الحزب بعضوية كل المؤمنين بمبادىء اشتراكيتنا الديمقراطية ويوصد بابه دون المتعلقين بذيول الايديولوجيات الاجنبية وأنصار الحكم الشمولى أعداء ثورة مايو كما يوصده دون أعداء ثورة يوليو الاشتراكية الذين يحلمون بالعودة الى النظام الذى ساد قبلها .

ويحرص الحزب على أن تقوم تشكيلاته من القاعدة الى القمة على أساس ديمقراطى بحيث يكون الانتخاب هو الاصل فى اختيار القيادات الحزبية كما يحرص على الاسلوب الديمقراطى فى عمله بحيث تناقش جميع القضايا على كافة المستويات ويصدر القرار بموافقة الاغلبية كما يتطلب من أعضائه أن يكونوا قدوة طيبة فى سلوكهم وتصرفاتهم .

يؤمن الحزب بأن الانسان المصرى هو العامل الحاسم فى بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى على أسس سليمة ولذلك يؤكد على ضرورة تربيته سواء فى المدرسة وفى الاسرة وفى الحياة العامة على أسس وطنية وقومية على هدى من شرائع السماء وتراثنا وقيمنا الحضارية .

نظام الحكم

ايمانا من الحزب بأن التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة الذى تقوم عليه الاشتراكية الديمقراطية لا يتحقق الا بديمقراطية الحكم وسيادة الشعب قولا وفعلا فى ظل سيادة القانون يرى الحزب :

١ ــ يعلن الحزب احترامه الكامل للدستور الدائم وعدم المساس به الا اذا اقتضت الضرورة تعديل بعض أحكامه تحقيقا للاستقرار السياسى للمجتمع . ولذلك يؤكد الحزب تمسكه بالنظام البرلمانى الرئاسى الذى تضمنه الدستور ليس فقط لانه يحقق توازنا مقبولا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حسبما تعبر عنه أحدث النظريات فى الفقه الدستورى .. بل لانه أيضا يتفق مع ظروف مجتمعنا الذى يحتاج الى حكومة قوية مستقرة تستطيع إنجاز متطلبات المرحلة الحالية من تحرير الارض واستكمال بناء المجتمع .. كما يؤكد اقتناعه التام بسلامة طريقة انتخاب رئيس الجمهورية المنصوص عنها فى الدستور ، فهى من ناحية تقوم على أساس ديمقراطى لانها تفتح باب المنافسة بين أكثر من مرشح ، وهى من ناحية ثانية تتفق مع أصولنا فى الشورى حيث كان يتم اختيار الحاكم عن طريق أهل الحل والعقد ، وهو الدور الذى يقوم به الان مجلس الشعب .

ويزمع الحزب التقدم بطلب تعديل بعض أحكام الدستور منها :

(أ) تعديل الحكم الوارد فى المادة الخامسة من الدستور بهدف الغاء دور الاتحاد الاشتراكى اذ ان هذا الحكم أصبح لا يتمشى مع نظام الديمقراطية الحزبية .

(ب) تعديل الدستور باضافة سلطة رابعة ، هى سلطة الصحافة ، الى سلطات الدولة الثلاث ، وذلك تنفيذا لارادة الشعب التى عبر عنها فى الاستفتاء العام الذى تم فى مايو ١٩٧٨ بالنص على أن الصحافة سلطة رابعة وأن الصحافة ملك للشعب ، وهذا التعديل مرتبط بالتعديل السابق الذى يلغى دور الاتحاد الاشتراكى وهو الذى كان يملك الصحف . وهذا التعديل يقتضى أن يناط بالقانون الذى يصدر فى هذا الشأن تنظيم ملكية الصحف وادارتها وتمويلها، فليس يخاف على أحد ما أصبحت تمثله الصحافة ووسائل الاعلام من أهمية قصوى فى التعبير عن الرأى العام وتوجيهه وفى وضع الحقائق أمام الشعب وتبصيره فضلا عن دورها فى مراقبة تصرفات سلطات الدولة وأجهزتها .

(ج) وهذا التعديل لا يلغى حق الاحزاب فى أ صدار صحف تعبر عن رأيها فى حدود القانون .

٢ ــ ان الرقابة البرلمانية تظل عديمة الجدوى فى غيبة النظام الحزبى ومن ناحية اخرى يصبح النظام الحزبى عديم الفائدة اذا لم يشارك بصورة جدية فى تقديم الحلول لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى .

ويؤكد الحزب أن المرحلة الراهنة وما تتطلبه من تكاتف الجهود لتحرير الارض واستكمال بناء المجتمع تقتضى الالتزام بالضمانات الموضوعية التى قررها قانون الاحزاب .. ولكنه يرى أن تدعيم الديمقراطية الحزبية يقتضى تمكين كافة القوى الاجتماعية من التعبير عن رأيها والتجمع فى حزب

ولذلك يزمع الحزب التقدم بتعديل قانون الاحزاب من الناحيتين الاتيتين :

أ ــ تخفيض النصاب القانونى من اعضاء مجلس الشعب اللازم لتأسيس حزب الى عشرة اعضاء .

ب ــ تعديل اسم اللجنة المركزية الى مجلس الشورى وتعديل طريقة تشكيلها بحيث تضم ممثلين عن كل فئات الشعب وهيئاته وطبقاته .. فتكون بمثابة مجلس للعائلة المصرية كلها .

ج ــ انشاء صندوق خاص يتبع مجلس الشورى تتجمع فيه الموارد المالية اللازمة لمواجهة نفقات جميع الاحزاب ويتكفل القانون ببيان المصادر المالية لتمويل هذا الصندوق وطريقة ادارته وطريقة توزيع الاموال على الاحزاب .

٣ ــ يرى الحزب تدعيم استقلال القضاء وتوفير كافة الضمانات المادية والادبية للقضاة .. ويزمع الحزب التقدم بمقترحاته فى خصوص الاحكمة الدستورية .

كما يزمع الحزب التقدم برأيه فى شأن قانون المدعى الاشتراكى بما يضمن حماية حريات الافراد ويكفل حماية المجتمع ونظامه الاشتراكى الديمقراطى فتكون له سلطة التحقيق فى الامور السياسية خاضعا فى ذلك لرقابة مجلس الشعب .

٤ ــ ضرورة فتح باب الحوار بين الاحزاب المختلفة للاتفاق على الاسلوب الذى تتم به ممارسة حق النقد دون تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر ..

٥ ــ ان كثيرا من المشاكل التى نعانى منها ترجع فى جانب كبير منها الى عدم فاعلية الحكم المحلى وحرمان الاقاليم من الرعاية التى تستأثر بها

المدن الكبيرة وعدم الاهتمام بالتخطيط الاقليمى .

ويزمع الحزب التقدم بمقترحاته بتعديل قانون الحكم المحلى الصادر عام ١٩٧٥ بما يضمن تدعيم الحكم المحلى وتمكينه من المشاركة فى خطة التنمية عن طريق انشاء بنوك أو فروع ببنوك فى الاقاليم لتجميع مدخرات ابنائه للمشاركة فى تمويل الخطة .

السياسة الاقتصادية والمالية

ان من اخطر المشاكل التى يواجهها المجتمع المصرى المشكلة الاقتصادية فبالرغم من جهود التنمية .. لم يرتفع متوسط دخل الفرد من ٣٢٥ دولارا سنويا بينما وصل دخله السنوى فى كثير من البلاد النامية غير البترولية الى اكثر من ٦٠٠ دولار سنويا .. فقد تناقصت مواردنا وزاد استهلاكنا القومى عن دخلنا القومى واضطررنا لسد عجز الميزانية كما اضطررنا للاقتراض الخارجى لسد حاجاتنا من الاستهلاك .. وكان من نتائج ذلك تناقص معدلات النمو الاقتصادى وارتفاع معدلات التضخم وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وكانت سياسة الانفتاح الاقتصادى من بين سبل علاج اقتصادنا .

ويرى الحزب أن علاج مشكلتنا الاقتصادية يتمثل فى المقام الاول فى العمل على زيادة الانتاج والعدالة فى توزيع عائده ..

ولذلك يقترح أن تقوم سياستنا الاقتصادية والمالية على الاسس الاتية:

١ ــ ان اسلوب التخطيط مع قدر من ديناميكية السوق هو الذى يكفل احداث التنمية فى اقصر وقت ممكن . ويتعين لنجاح التخطيط .. أن يكون تخطيطا ديمقراطيا وشاملا وان يتم على مستوى اقليمى بجانب المستوى القومى وان يرجع عائد التنمية الى جماهير الشعب .

ومن الاهمية بمكان .. التركيز فى المرحلة الراهنة على عدة قضايا على رأسها :

زيادة الرقعة الزراعية ، المشكلة السكانية ، العمالة ، التعليم ، الاسكان .

٢ ــ ملكية ادوات الانتاج : يقوم نظامنا الاقتصادى على دعامتين متكاملتين : القطاع العام والقطاع الخاص ــ ويعترف بالملكية الخاصة بجانب الملكية العامة والملكية التعاونية.

(أ) القطاع العام : هو الذى يقود التقدم ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . ومن ثم يتعين تدعيمه وتقويته فى حدود الهدفين اللذين أنشىء من أجلهما .. وهما : تحقيق التقدم الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية . ومن أجل ذلك يلزم :

ــ تخليص القطاع العام مما يقيد حركته من امراض البيروقراطية .

ــ الاهتمام بالمشروعات المختلفة بين القطاع العام من ناحية والقطاعين التعاونى والخاص من ناحية ثانية .

ــ فتح باب المنافسة بين القطاع العام والقطاعين التعاونى والخاص فيما عدا المشروعات التى يرى الشعب قصر مجالها على القطاع العام .

ــ التوسع فى مبدأ تمليك من لا يملك بتوزيع الاراضى الزراعية والعقارات المبنية التى ما زالت تحت يد الدولة .

(ب) القطاع الخاص : يرى الحزب

فتح الباب أمام القطاع الخاص فى اطار خطة التنمية مع توجيهه نحو مشروعات التنمية عن طريق السياسة الضريبية والسياسة النقدية والسياسة السعرية.

ـ استمرار اخضاع القطاع الخاص للنظم التى تحقق السلام الاجتماعى ومنها الالتزام بالحد الادنى للاجور ، اخضاع السلع الاساسية والضرورية للتسعير الجبرى وتحديد نسبه الربح . تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

ـ اخضاع القطاع الخاص لنظام ضريبى عادل يحقق العدالة فى توزيع الاعباء .

ـ ضرورة مراجعةالقوانين واللوائح والقرارات الوزارية التى أصبحت لا تتمشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادى

ويزمع الحزب التقدم بمقترحاته فى هذه القوانين واللوائح والقرارات .

(جـ) القطاع التعاونى : يزمع الحزب التقدم بمقترحاته فى شأن قوانين التعاون بما يدعم التعاون فى مجال الانتاج وفى مجال الاستهلاك وبما يحقق أهدافه الحقيقية وعلىرأسها العضويةالاختيارية

ومن أهم هذه المقترحات تمليك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لاهل الحى أو القرية فى صورة أسهم اسمية مع وضع حد أقصى لعدد الاسهم التى يجوز تملكها .

٣ ـ العدالة الاجتماعية وعائد الانتاج : يرى الحزب أن تحققالعدالة فى توزيع الثروةوالدخل لا يتم عن طريق المصادرة ولا التاميم ولا فرض الحراسة بل عن طريق العدالة الاجتماعية ـ النابعة عن فكرة التضامن الاجتماعى ـ وقيام الدولة بوظيفتها الاجتماعية ويؤكد الحزب فى هذا الصدد على المبادىء الثلاثة الاتية :

ـ اكل حسب كسبه المشروع : سواء نتج هذا الكسب عن عمل شريف أم عن ملكية أصلها مشروع .

ـ تقريب الفوارق بين الدخول : وعن طريقه يتحقق التجانس الاجتماعى والسلام الاجتماعى .

ـ لغير القادر حسب حاجته الضرورية : وتطبيق هذا المبدأ يقتضى أن تمتد مظلة التامينات الاجتماعية لكل الشعب والتزاما بمبادىء العدالة يرى الحزب التزام ما يلى :

(ا) توفير فرص العمل المنتج للجميع ، وهو ما يتطلب المزيد منالانتاج والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى .

(ب) خفض تكاليف نفقات المعيشة والارتفاع بمستوى معيشة ذوى الدخول المحدودة . ويزمع الحزب التقدم بتعديل للقانون الذى يعفى من الضريبة العقارية من يملكون أقل من ثلاثة أفدنة بحيث يعتد فى تطبيق الاعفاء بالعقود العرفية اذا كانت ثابتةالتاريخ أو كانت مصحوبة بحيازة مستقرة .

(جـ) التوسع فى الخدمات الاجتماعية المجانية مثل التعليم والرعاية الطبية .

(د) التوسع فى نظام التامينات الاجتماعية حتى يشمل كل المواطنين .

(هـ) تقوم الضرائب بدور أساسى فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

ويعتزم الحزب التقدم بتعديل لقوانين الضرائب الحالية سواء فى ذلك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، على أن يتم التعديل فى ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية بوجه عام وسياسة الانفاق والاسعار والدخول بوجه خاص حتى تكون الضريبة وسيلة لتوزيع الاعباء توزيعا عادلا بينالمواطنين

وتكون فى نفس الوقت حافـــزا على الاستثمار المنتج .

٤ ــ الانفتاح الاقتصادى ، أثبتت سياسة الانفتاح الاقتصادى نجاحهـا بالرغم من أنهـا مازالت فى أولى أطوارها ففى ظلها ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الى اكثر من ٨ فى المائة وهى أعلى نسبة وصل اليها منذ الخطة الخمسية الاولى .

ويرى الحزب الاستمرار فى سياسة الانفتاح الاقتصادى مع التركيـز فى الخطة على المشروعات الانتاجية وعلى ترشيد الانفاق القومى أملا فى زيادة معدلات الادخار بحيث نستطيع الاعتماد فى المقام الاول على مدخراتنا والاقلال من القروض الاجنبية .

وينـادى الحـــزب بضرورة ازالة المعوقات الادارية التى تعترض سبيل الاستثمارات الجديدة وتوفير الدراسات الاقتصادية عن المشروعات الصالحة للتنفيذ .

٥ ــ استراتيجية الصناعة . يرى الحزب الاهتمام بالصناعة حتى يزداد دورها فى التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى وهذا يقتضى وضع خطة متكاملة لمستقبل الصناعة فى البلاد فى ضوء التطبيق العملى لخطة التصنيع وما ظهر فيها من خلل وثغرات ، على أن يراعى فيها :

أ ــ توزيع المشروعات الصناعية فى الاقاليـم ويتم ذلك على أسس علمية .

ب ــ عدم الخلط بين الاســتقلال الاقتصادى والاكتفاء الذاتى .

جـ ــ اعطاء أهمية أكبر للصناعات المتوسطة والصغيرة التى تسد حاجة الاستهلاك المحلى وتعطى عائدا سريعا

د ــ التوسع فى الصناعات التى تخـدم الزراعـة وكذلك الصـناعات الغذائية .

هـ ــ الاهتمام بالبحث عن الثروة المعدنية واستغلالها وتصنيع الخـام المحلى كلما كان ذلك ممكنا .. من الناحية الاقتصادية .

و ــ توفير مصادر جديدة لطاقات القوى المحركة .

ز ــ تغطية البلاد بشبكة من الطرق ووسائل المواصلات والموانى والمطارات والاتصالات الداخلية والخارجية ..مع الاهتمام بمناطق الصـحراء الغربيـة وسيناء .

٦ ــ السياحة : وضع استراتيجية للسياحة حتى تصبح موردا أساسيا للدخل القومى ، على أن يراعى فى هذه الاستراتيجية ما يلى : ــ

أ ــ وضع خريطة سياحية تتضمن المناطق السياحية والخدمات السياحية

ب ــ مواجهة الاختناقات القائمة فى الخدمات السياحية وعلى راسها الطاقة الفندقية والخدمة الفندقية ومن الافضل الاعتماد فى هذا الصدد على القطاع الخاص .

جـ ــ الاهتمام بالتعليم السـياحى واعداد كادرات الخدمة السياحية .

٧ ــ النقل والمواصلات : يـرى الحزب ..

أ ــ التوسع فى شبكة الطـرق الداخلية ودعم شبكة النقل الداخلى وشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية

ب ــ العودة الى نظام السـكك الحديدية الفرعية فى الاقاليم .

جـ ــ تدعيم الاسطول البحرى والعمل على تكوين أسـطول بحرى عـربى بالاتفاق مع الدول العربية .

د ـ تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مجال النقل وانشاء الطرق .

التنمية الزراعية

ان التنمية الزراعية وزيادة الانتاج الزاعى أصبحت تكون مشكلة حيوية بالنسبة لنا ، ويتعين علينا مواجهتها دون ابطاء .. فالرقعة الزراعيةظلت علىحالها تقريبا [ستة ملايين فدان] فى الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان فأصبحنا من الدول المستوردة للسلع الغذائية . وتدل الاحصاءات الى أن عدد السكان سيصل سنة ٢٠٠٠ الى حوالى ٧٠ مليون نسمة بمعدل زيادة مليون نسمة سنويا ، ويلزم لتوفير الامن الغذائى لهم وتوفير فرص عمل لهم زيادة الرقعة الزراعية بمعدل ٢٠٠ ألف فدان سنويا .

ويؤكد الحزب أن أمل مصر فىالتقدم رهين بما تقدمه من زيادة فى الانتاج الزراعى ، ولذلك يرى ضرورة رسم استراتيجية وتنمية زراعية تعتمد على الاسس الاتية :

١ ـ تحديد أهداف التنميةالزراعية.
٢ ـ الثورة الخضراء .
٣ ـ اقتصار دور الدولة فىالزراعة على الارشاد والتوجيه .

١ ـ تحديد أهداف التنميةالزراعية

فى ضوء أهداف خطة التنمية :

ويراعى فى ذلك .. ما يلى :

أ ـ رسم خريطة زراعية لمصر على أساس علمى يوضح بها نوع التربة وانسب الحاصلات لزراعتها .

[ب] الاعتماد على التوسع الافقى والتوسع الرأسى فى وقت واحد مع اعطاء الاولوية للتوسع الرأسى .

[ج] التركيز على الحاصلات التى تحقق عائدا اقتصاديا أكبر ، وبذلك تحقق أمنا غذائيا عن طريق الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع ، وعن طريق تصدير سلع أخرى نستورد من حصيلتها سلعا غذائية .

[د] تحقيق قدر من التكامل بين مصر والبلاد العربية على أساس التخصص فى الانتاج .

[هـ] تشجيع راس المال العربى والاجنبى على الاستثمار فى مشروعات التنمية الزراعية .

[و] الاهتمام بالصناعات التى تخدم الزراعة ، وكذلك الصناعات الغذائية .

[ز] ادخال الاساليب الحديثة للزراعة فى مصر .

[ح] وضع سياسة سعرية للمحاصيل الزراعية تعلن للزراع فى وقت مناسب ، حتى تستطيع الدولة توجيه خطة التنمية الزراعية فى اطار خطة التنمية العامة .

٢ ـ الثورة الخضراء : ان الاختلال

بين نسبة تزايد السكان ونسبة النمو الاقتصادى ، وخاصة فى مجال الزراعة يقتضينا العمل على اعادة هذا التوازن عن طريق زيادة الانتاج الزراعى رأسيا وأفقيا ، غير ان امكانيات التوسع الرأسى محدودة ، فهى لا تتجاوز ٢ ٪ .. ومن هنا كان التوسع الافقى هو أملنا .

ولتحقيق أفضل نتائج من التوسع الرأسى ، يلزم التنسيق والتعاون بين جهات البحث العلمى فى مصر ، وعلى رأسها الجامعات ، لاستنباط سلالات جديدة ، وتحسين الرتبة وطرق الصرف

وتحقيق الثورة الخضراء بالتوسع الافقى يستلزم استراتيجية لاستصلاح الاراضى ، ويرى الحزب أن تعتمد هذه الاستراتيجية على ما يلى :

[أ] رسم خريطة دقيقة لمواردنا المائية حتى عام ٢٠٠٠ ، وخريطة للاراضى القابلة للاستصلاح ، ونوع التربة ، وأنسب الحاصلات .. وتدل الاحصاءات الحالية على اننا نستطيع توفير حوالى ١٦ مليار متر مكعب من المياه تكفى لزراعة حوالى ثلاثة ملايين فدان ، وان لدينا أكثر من ٦ ملايين فدان قابلة للزراعة ، منها حوالى أربعة ملايين فى وادى النيل ، والباقى فى الصحراء الغربية وسيناء .

[ب] وضع جدول زمنى لاستصلاح ٢٠٠ ألف فدان سنويا لمواجهة الزيادة السكانية ، تتكلف حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، باعتبار ان تكلفة استصلاح الفدان تصل الى الف جنيه ، على ان يوضع مشروع متكامل لاستصلاح كل منطقة على حدة .

[ج] انشاء بنك للاستثمار الزراعى تجمع فيه حصيلة بيع الاراضى المستصلحة ، ويتولى اقراض الدولة والشركات والافراد للقيام باستصلاح الاراضى .

[د] ان يكون الاصل فى توزيع الاراضى المستصلحة أو القابلة للاستصلاح هو بيعها للافراد ، سواء كانوا من المعدمين أو الملاك من خريجى الجامعات أو غيرهم وتقسيمها الى مساحات تكون وحدات قابلة لاستغلالها اقتصاديا مع وضع حد أدنى لتوفير حياة كريمة للاسرة ، ووضع حد أقصى يزيد عما هو مقرر الان فى الملكية الزراعية وذلك تبعا لطبيعة التربة وقربها أو بعدها عن العمران ، ويجب ألا نبالغ فى الارتقاء بالحد الاقصى للملكية فى الاراضى المستصلحة ، حتى لا يعود الاقطاع مرة ثانية ، وهذا يقتضى اعادة النظر فى القوانين الخاصة بتملك الاراضى العمرانية ، وعلى رأسها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، كما يتعين ان نحيط التصرفات فى هذه الارض بعد تملكها بالضمانات التى تكفل عدم اتخاذ الارض المستصلحة وسيلة للمضاربة .

ويراعى فى تحديد ثمن بيع الاراضى المستصلحة ، الا يزيد عن تكلفة المرافق الاساسية من ترع ومصارف وطرق .

[هـ] تمنح الدولة الشركات حق استصلاح الاراضى ، على ان تحتفظ بما تستصلحه من الارض فترة معقولة لا تزيد عن خمسين سنة ، تؤول بعدها الارض للدولة ، وخلال فترة الاستغلال تقوم هذه الشركات باستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة .

[و] تشجيع أصحاب رؤوس الاموال سواء من الافراد أو الشركات على استثمار اموالهم فى مجال استصلاح الاراضى ، سواء عن طريق القروض أو قيام الدولة بتنفيذ مشروعات الرى والصرف الرئيسية ، وكذلك المرافق الضرورية .

(ز) يقوم الاستغلال الزراعى فى الارض الجديدة على أساس وضع هيكل محصولى يلائم طبيعة التربة وطريقة الرى المستعملة بحيث يحقق أعلى عائد ممكن وتوضع لذلك دورات زراعية ملائمة

وفى وحدات اقتصادية مناسبة تلائما لمضار الحيازات الصغيرة . يكون نظام الاستغلال الزراعى فى الاراضى الجديدة ملزما للافراد والشركات .

(ح) تشجيع اقامة المجمعات الصناعية الزراعية فى الارض الجديدة سواء عن طريق الافراد أو الشركات أو التعاونيات

٣ ـ اقتصار دور الدولة على الارشاد والتوجيه : ظل الاستغلال الزراعى فى مصر مركزا فى يد القطاع الخاص . ويرى الحزب التاكيد على هذا الدور والحد من تدخل الحكومة فيه ،

وهذا يقتضى :

(أ) النهوض بمستوى الريف اجتماعيا وثقافيا وصحيا ، وتعميم مياه الشرب النقية ، والاسراع فى كهربة الريف .

(ب) يقتصر دور الحكومة على مد الزراع بالخدمات الزراعية ومستلزمات الانتاج ، وارشادهم .

(جـ) قيام الدولة بتوزيع ما تحت يدها من أراض زراعية تطبيقا لمبدأ « تمليك من لا يملك » .. التى تتبناها الاشتراكية الديمقراطية .

(د) فتح باب التنافس أمام القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص فى أطار خطة التنمية .. فى خدمة الانتاج الزراعى وفى تسويق الحاصلات الزراعية داخل البلاد ، وفى تنفيذ عمليات التصدير وكذلك فى مشروعات التصنيع الزراعى .

(هـ) اعادة النظر فى القوانين التى تحكم النشاط الزراعى فى ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملى .

ويزمع الحزب التقدم بمقترحاته لتعديل القوانين القائمة بما يؤدى الى عدم تفتيت الحيازة ويحافظ على الاراضى الزراعية ضد الزحف العمرانى وضد تجريف الارض وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر تنظيما عادلا .

ومن هذه المقترحات السماح للفلاح الذى لا تزيد ملكيته المسجلة أو العرفية عن ثلاثة أفدنة بزراعتها بنفسه وبمعاونة أسرته والسماح للمالك الذى لا تزيد ملكيته المسجلة أو العرفية عن عشرة أفدنة بتحويل الايجار بالنقد الى ايجار بالمزارعة بشرط أن يكون مجموع ما فى حوزة المستأجر ملكا وايجارا لا يزيد عن خمسة أفدنة .

(و) اعادة النظر فى تشريعات التعاون بما يحرر التعاون من سيطرة الدولة وبما يمكن التنظيمات التعاونية من الانطلاق فى ظل المبادىء التعاونية السليمة وعلى رأسها العضوية الاختيارية ويستطيع من لم ينضم الى الجمعية التعاونية أن يحصل على الخدمات المباشرة من بنك القرية وبنك التسليف .

وتطبيقا لذلك : تتولى الجمعية التعاونية فى القرية — فى اطار خطة التنمية — وضع برنامج التجميع الزراعى والتركيب المحصولى فى القرية ، وكذلك تضع الدورة الزراعية التى تتناسب مع الهيكل المحصولى وظروف القرية وهى التى تشرف على تنفيذ هذه الدورة ، كما تتولى الجمعية التعاونية كل الوظائف الخاصة بالتسويق من استلام المحصول حتى بيعه للمستهلك الداخلى أو المستورد الخارجى مع العمل على استقرار الاسعار بصورة تحقق توفير المنتجات الزراعية فى الاسواق وبيعها باسعار مناسبة للمستهلكين عن طريق الصناديق المالية النوعية لتدعيم الاسعار الزراعية

السياسة السكانية والانفتاح العمرانى

يمكن القول بان مشكلتنا السكانية هى المشكلة الام التى تنبثق منها سائر مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية فهى من ناحية تكبل عجلة النمو الاقتصادى ومن ناحية أخرى تحول دون رفع مستوى المعيشة واشباع طموح الانسان المصرى فى تحقيق تقدمه ورفاهيته .. وتتمثل المشكلة فى التزايد السريع للسكان وفى نمط توزيعهم .

وتدل الاحصاءات على أن عدد سكان مصر حاليا يبلغ ٤٠ مليونا ، ومن المتوقع أن يصل عددهم الى حوالى ٧٠ مليونا عام ٢٠٠٠ اذا استمر معدل النمو السكانى على

ما هو عليه ، وقد يصل الى ٦٠ مليونا فقط اذا نجحنا فى تنظيم الاسرة . وكل السكان يعيشون فى الوادى — فيما عدا ثلث مليون منهم يعيشون فى الصحارى .

التزايد السريع للسكان : ويتمثل البعد الرئيسى لمشكلتنا السكانية فى حقيقته فى عدم التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى . ذلك أن اقتصادنا القومى لم يعد قادرا فى نموه على مواكبة السكان فى تزايدهم السريع الذى يزيد عن مليون نسمة سنويا ولذلك لا مفر من العمل على دفع عجلة التنمية بأقصى سرعة ممكنة الى الامام وتعتبر الثورة الخضراء أهم سبل التنمية وفى ذات الوقت لا مفر من العمل على تخفيف حدةزيادةالسكان بتنظيم الاسرة .

ويركز الحزب فى تخفيف حدةالتضخم السكانى على أمرين :

أ — رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للاسرة والتعليم وتشغيل المرأة وتصنيع الريف والميكنة الزراعية فضلا عن الاعلام والتوعية وتوفير خدمات تنظيم الاسرة . فهى كلها من العوامل الرئيسية فى تغيير نمط السلوك الانجابى .

ب — تشجيع المصريين على العمل فى الخارج ورعايتهم شريطة ترشيد هذه العملية وتلافى آثارها السلبية التى تتمثل أساسا فى قصور الخبرة والعمالة الفنية من مواجهة احتياجات التنمية داخل البلاد .

٢ — الانفتاح العمرانى : ويتمثل فى خلق فرص عمل ومقومات للحياة فى المناطق الصحراوية والساحلية ، وتقوم الثورة الخضراء بدور أساسى فى هذا المجال . وبذلك يتحقق توازن نسبى على خريطه توزيع السكان فى مصر .

ويرى الحزب وضع خريطة للانفتاح العمرانى على الوجه الاتى :

أ — التوسع فى اقامة المدن الجديدة على غرار مدينة السادات — ومدينة العامرية . ووضع تخطيطها العمرانى والاجتماعى والاقتصادىتبعا لنوع النشاط الغالب ما بين صناعى أو زراعى أو خدمات سياحية .. ومن المنتظر أن تستوعب المدنالجديدة والمشروعات الجديدة فى منطقة القناة وسيناء ثمانية ملايين نسمة حتى سنة ٢٠٠٠ .

ب — الاسراع فى تنفيذ برامجالثورة الخضراء فى وادى النيل والاسراع فى اعداد الدراسات الخاصة بالمياه الجوفية والثروة المعدنية فى الصحراء الغربية ، ومن المتوقع أن تستوعب ١٩ مليونا حتى سنة ٢٠٠٠ بمعدل ثلاثة أفراد للفدان الواحد .

التعليم والبحث العلمى

ان من أهم القضايا التى يوليها الحزب غايته .. التعليم والبحث العلمى .. فالتعليم هو الذى يقوم بالدور الاساسى فى بناء الانسان . ونظام التعليم الحالى وضعت أسسه فى منتصف الخمسينات ، ومازالت على حالها رغم ما حدث فى المجتمعمن تطورات جذرية .

ويرى الحزب اعادة النظر فى نظم التعليم على الوجه التالى :

١ ــ أسس السياسة التعليمية :

تقوم هــذه الاسس على المبادىء الاتية :

أ ــ تاكيد مبدأ مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى جميع مراحله .

ب ــ تدعيم القيم الروحية والدينية فى برامج التعليم بحيث تكون مادة رسوب ونجاح ،كما يجب أداء الشعائر الدينية داخل المدرسة .

[ج] تدعيم الاتجاه القومى بزيادة العناية بالمواد القومية وجعلها مواد رســوب ونجـاح ، مع التركيز فى البرامج التعليمية على الموضوعات التى تؤكد الوحدة العربية والقومية العربية

[د] الربط بين التعليم وخطة التنمية واهدافها بحيث يتوافق هيكل التعليم ونظمه وبرامجه مع خطة اعداد القوى العاملة .

[هـ] الشمولية والتكامل فى مراحل التعليم المتعددة وانواعه المختلفة ، وبذلك يمكننــا احــداث تزاوج بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية لذات الطالب وبين المدرسة والبيئــة وبين التعليم والتدريب .. كما يمكننا تحقيق التــكامل بين التعليم الجامعى والعالى ومراحل التعليم التى تسبقه.

[و] تطوير خطط وبــرامج التعليم فى ضوء الاتجاهات الحديثة فى التربية وبما ينمى شــخصية الطالب وقدراته ومواهبه بجانب الحفظ والتلقين .

[ز] الاهتمام باللغة العربية .

[ح] وضع سياسة سليمة وثابتة لاعداد المعلمين تفى باحتياجات البــلاد والدول العربية والصــديقة ، وتوفير الاستقرار اللازم للمعلمين .

[ط] تحقيق عدالة توزيع الخدمات التعليميــة بين المدن والريــف وبين العاصمة والاقاليم .

٢ــ التعليم العام فى المرحلة قبل الجامعية

[أ] زيادة العناية بدور الحضــانة ورياض الاطفال بالنظر لتزايد اقبال المراة على العمل .

[ب] وضع خطة زمنية يتم خلالهــا انشاء المدارس اللازمة لاستيعاب كل من هم فى سن الالزام ، وربط التعليم الابتدائى بالبيئة ، وتقديم الوجبــات الغذائية المجانية للتلاميذ .

[ج] تقييم تجربة المدرسة الموحدة التى تضــم المرحلتين الابتدائيــة والاعدادية والتى حلت محل المدارس الاعدادية الفنية .

[د] العمل على مد مرحلة الالزام بحيث تشمل المرحلتين الابتدائيــة والاعدادية على أن يتم ذلك تدريجيا بعد كافة الاستعدادات اللازمة .

[هـ] تحديد اهداف التعليم الثانوى العام بحيث تقتصر على تاهيل الطلاب للالتحاق بالجامعات والتعليم العالى.

[و] تقييم نظام المدرســة الثانوية الشاملة تمهيدا لتعميمها او العدول عنها .

٣ ــ التعليم الفنى : حدث تدهور فى التعليم الفنى فى مصر وتناقص عدد الفنيين والعمال المهرة فى الوقت الذى اشتدت فيه حاجة مصر والبلاد العربية اليهم . فبلغ العجز فى العمال المهرة ومساعدى الفنيين اكثر من ربع مليون وبلغ العجز فى عدد العمال متوسطى المهارة اكثر من نصف مليون ، وربط التعليم بخطة التنمية .. يتطلب اعداد العمــال المهرة والفنيين اللازمين وفى ضوء ذلك : يرى الحزب :

[أ] ضبط سلم الدراسة مع ســلم العمالة وتخريج نســب متناســقة

« جامعى واحد الى ٣ــ٥ فنى ، الى ٢٠ ــ ٣٠ عاملا ماهرا » .

[ب] التنسيق بين الجهات والهيئات التى تختص بتخريج الفنيين والعمال المهرة « الجامعات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب » .

[ج] تسوية خريجى التعليم الفنى مع خريجى التعليم فى جميع المزايا ، ومنها التعيين وربط الاجر بالانتاج وليس بالشهادات .

[د] اعداد المعلمين الفنيين المؤهلين اللازمين للتوسع فى التعليم الفنى .

٤ ــ التعليم الخاص : يقوم التعليم الخاص بدور كبير فى مجال التربية والتعليم . ويرى الحزب اعداد دراسة متكاملة شاملة لهذا التعليم فى مختلف نواحيه .

٥ ــ محو الامية وتعليم الكبار : ما زالت نسبة الامية عالية جدا فى مصر . وهى منتشرة بصفة خاصة فى الريف . ولما كان قانوننا يستلزم تمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية بنسبة لا تقل عن ٥٠ فى المائة فان الامر يقتضى وضع علاج سريع لمشكلة الامية حتى يستطيع العمال والفلاحون التعبير عن مصالحهم تعبيرا حقيقيا .

ويرى الحزب ضرورة اعداد دراسة شاملة لمحو الامية وكيفية معالجتها مع التركيز على سد المنبع الرئيسى للامية عن طريق الاستيعاب الكامل للملزمين بالتعليم الابتدائى والحيلولة دون تسرب التلاميذ .

٦ ــ التعليم الجامعى : يرى الحزب ان النهوض بالتعليم الجامعى يتطلب ما يأتى :

[أ] تدعيم الاستقلال الذاتى للجامعات ، سواء فى النواحى العلمية والادارية والمالية .

[ب] رسم خريطة للتعليم الجامعى والعالى ، بحيث ينتشر فى كافة أقاليم الجمهورية ، تبعا لمستويات الحضارة وكثافة السكان ، مع ربط السياسة التعليمية فى الكليات الاقليمية بالبيئة .

[ج] عدم بدء الدراسة فى أى كلية جامعية قبل التأكد من توافر الامكانيات البشرية والمادية .

[د] ربط القبول فى الجامعات بخطة التنمية فى مصر واحتياجات العمالة فى البلاد العربية والصديقة ، وتحديد القبول فى كل جامعة فى ضوء امكانياتها المادية والبشرية ، والالتزام بمبدأ التوزيع الجغرافى فى القبول .

[هـ] توفير الاسكان للطلاب المغتربين والارتفاع بمستوى الرعاية الاجتماعية والصحية والرياضية لجميع الطلاب .

٧ ــ البحث العلمى والتكنولوجيا : يرى الحزب ضرورة العناية بالبحوث التطبيقية الخاصة بمشكلاتنا القومية ، وتطويع التكنولوجيا الحديثة بما يلائم حالة المجتمع المصرى ، والتنسيق والتعاون بين مراكز البحوث العلمية والتطبيقية والوزارات المعنية .

٨ ــ جامعة الازهر والمعاهد الازهرية : يعلن الحزب حرصه على تدعيم الازهر الشريف وجامعته ومعاهده .. وانطلاقا من هذا المعنى ، يرى :

[أ] الاهتمام بكلية اللغة العربية وتطوير برامجها وتشجيع الاقبال على الالتحاق بها ، وانشاء فروع لها بالاقاليم .

[ب] تدعيم كلية أصول الدين حتى يتوفر العدد الكافى من الوعاظ لمواجهة الحاجة المتزايدة اليهم داخل البلاد وخارجها .

(ج) اعادة النظر فى القوانين والقرارات الوزارية التى سلبت الازهر دخل الاموال التى أوقفها المسلمون عليه واعادتها اليه وتخصيصها للنهوض بالتعليم بالازهر والدعوة الاسلامية .

سياسة العمالة

يرى الحزب ضرورة اعادة النظر فى سياسة العمالة وربطها بخطة التنمية وهذا يقتضى :

١ ـ اعادة النظر فى هيكل الاجور ونظامه ، بحيث يرتبط الاجر بالانتاج ، والوظيفة ، وليس بالشهادة ، مع الالتزام بمبدأ الحد الادنى للاجور .

٢ ـ التزام الدولة بتهيئة فرص عمل منتج للخريجين فى ضوء التوسع المرتقب فى النشاط الاقتصادى فى ظل سياسة الانفتاح وبرامج الثورة الخضراء .

٣ ـ التزام سياسة حاسمة لعلاج ظاهرة التسيب وضعف الانتاج وعلاج ظاهرة انصراف بعض الناس عن العمل المنتج وعزوفهم عنه .

٤ ـ التوسع فى مراكز التدريب الفنى والمهنى لمواجهة الطلب المتزايد لهذه الفئات وتشجيع الحاق هذه المراكز بقطاعات الانتاج والخدمات .

٥ ـ وضع سياسة قصيرة الاجل وأخرى طويلة الاجل لامتصاص العمالة الزائدة واستيعاب الزيادة السكانية فى اعمال انتاجية

الاسكان

تزداد أزمة الاسكان تفاقما عاما بعد عام آخر .. وعجزت القوانين التى صدرت فى هذا الخصوص عن معالجة هذه المشكلة .

وسيتقدم الحزب بمشروع متكامل لمعالجة هذه المشكلة وينفذ خلال فترة زمنية محددة .

التأمينات الاجتماعية

أصبحت التأمينات الاجتماعية فى الوقت الحاضر أهم الوسائل التى تلجأ اليها الدول لحماية افراد الشعب من الخسائر الناشئة عن تحقق أخطار يتعرضون لها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها ، مثل المرض والحوادث الشخصية ، وما ينشأ عن ذلك من عجز دائم ووفاة ، وكذلك البطالة والشيخوخة .

وتقوم فلسفة الحزب على أساس أن حماية الفرد من الاخطار المشار اليها تدخل فى نطاق الوظائف الاساسية للدولة وذلك ايمانا منه بأن جزءا كبيرا من افراد الشعب لا يمكن أن يحمى نفسه بنفسه من هذه الاخطار .. ولهذا يجب تدعيم نظم التأمينات الاجتماعية ووضع الخطط والبرامج التى تؤدى الى شمولها لجميع افراد الشعب بل تستطيع أن تؤكد بأنه اذا استطاعت الدولة أن تضمن حدا أدنى لمستوى معيشة الفرد فى حالة عجزه أو تعطله أو شيخوخته له ولاسرته من بعده فى حالة وفاته مع حمايتهم جميعا من الخسائر المادية الناشئة عن المرض .. لاختفت الغالبية العظمى من المشاكل الاجتماعية .

ولهذا يرى الحزب ضرورة الاخذ بنظام تأمين اجتماعى يشمل جميع أفراد الشعب مع ضرورة اعداد خطة قومية شاملة لتحقيق هذا الهدف فضلا عن ذلك فاننا نؤمن بالتطور المستمر لفروع التأمينات الاجتماعية لاننا نعيش فى عالم الحركة ولا نعيش فى عالم ساكن .. كما

أن التقدم الاقتصادى والتطور الصناعى يأتى الينا بمشاكل كثيرة ويعرضنا لاخطار متنوعة قد يعجز التأمين الاجتماعى عن تغطيتها وحتى فى حالة تغطيتها فقد تكون هذه التغطية بأقساط مرتفعة يعجز الافراد عن تحملها لانها تفوق مواردهم العادية .

كما يتعين علينا أن نؤكد أن التأمينات الاجتماعية بنظمها الحديثة المتطورة تهتم بالشعب كله كوحدة واحدة ولا تقتصر على الطبقة التى تعمل لدى الغير بأجر.

وفى هذا الاتجاه سارت معظم النظم الحديثة وفى هذا الاتجاه يجب أن نسير بحيث ترتبط خطط التأمينات الاجتماعية بالنمو الاقتصادى للدولة .

١ ــ التأمين الصحى :

يعتبر المرض من أهم الاخطار التى يتعرض لها أفراد المجتمع بل أن هذا الخطر أشد قسوة من الناحية العادية ــ ربما من خطر الوفاة لان الوفاة لا تسبب مشاكل مادية للاسرة الا اذا انصبت على كاسب عيش الاسرة أما خطر المرض فقد يسبب مشاكل مادية قاسية حتى لو تعرض لهذا الخطر طفل من الاسرة .

ويعتبر التأمين الصحى الاجتماعى الذى يقوم على اساس المشاركة بين المؤمن عليهم وأصحاب الاعمال والدولة فى التمويل ، أفضل السبل لتقديم الحماية الكاملة عن طريق تقديم العلاج خارج المستشفيات وداخلها .

ويرى الحزب فى هذا المجال ضرورة وضع خطة قومية شاملة تهدف هذه الخطة الى تطبيق التأمين الصحى بصورة تدريجية بحيث تبدأ أولا بجميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام ثم يمتد ليشمل جميع أفراد الشعب على أن تشمل الخطة ضرورة استكمال امكانيات العلاج المادية والبشرية ورفع مستوى هذه الامكانيات خلال سنوات تطبيق هذه الخطة لانه لا امل يرجى من نجاح اى نظام للتأمين الصحى اذا كان هناك اختلال فى التوازن بين تعداد السكان من ناحية وامكانيات العلاج الطبى من ناحية اخرى .

كما يجب اعطاء المؤمن عليهم لونا من الوان الحرية فى اختيار الاطباء المعالجين من اخصائيين وممارسين مع العناية بنظم مكافأة الاطباء حتى نضمن نجاح المشروع وارتفاع مستوى العلاج .

وبالاضافة الى ما سبق ــ لابد من وضع الضوابط التى تكفل حماية النظام من سوء الاستغلال .

٢ ــ تأمينات العجز والوفاة والشيخوخة :

ونرى فى هذا المجال ضرورة اعداد خطة قومية لتطبيق هذا التأمين على جميع أفراد الشعب بدون استثناء وذلك بوجود نظامين للتأمين :

النظام الاول :

ويسرى هذا النظام على جميع العاملين لدى الغير بأجر سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص أى العاملين عمالة منظمة بالاضافة الى رجال الشرطة وأفراد القوات المسلحة وغيرهم .

ويجب أن يكون الهدف من النظام فى هذه الحالة هو ضمان استمرار نفس الدخل او دخل قريب من الدخل الذى كانوا يتقاضونه قبل تحقق الخطر المؤمن منه .. لان الموظف أو العامل فى هذه الحالة يعتمد بصفة أساسية على دخله من العمل ولهذا يجب أن يكون المعاش قريبا من هذا الدخل حفاظا على نفس مستوى المعيشة الذى كان يتمتع به .. كما يجب وضع نظام يسمح برفع الحدين الاقصى والادنى للمعاش من وقت لاخر.

ولعل من أهم الامور التى يجب العناية بها فى هذا المجال هو ضرورة

ربط المعاش بالارقام القياسية لنفقات المعيشة حتى لا يؤدى ارتفاع الاسعار الى ضياع القيمة الحقيقية للمعاشات بصورة تجعل من نظم التامينات الاجتماعية مجرد حبر على ورق ..

ولتحقيق هذا الهدف يجب تحقيق الاستقلال التام لصناديق المعاشات مع اعداد خطط استثمارية لها تؤدى فضلا عن المساهمة فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية الى زيادة حقيقية ومستمرة فى قيم الاموال المستثمرة مع ارتفاع الاسعار ، مما يمكن صناديق المعاشات من زيادة القيم النقدية للمعاشات مع ارتفاع الاسعار ودون الحاجة الى تمويل اضافى من جانب الدولة وبهذا نضمن لاصحاب المعاشات دخلا حقيقيا ثابتا .

وأما النظام الثانى :

وهو الذى يجب أن يطلق عليه « معاش الشعب » فيجب أن يسرى على باقى أفراد الشعب ممن لايخضعون للنظام الاول .. وفى هذا المجال نرى أن يستند التمويل الى مصادر غير مباشرة نسبة من دخول الافراد أيا كان مصدر هذا الدخل .

وهذا النظام يجب أن يقوم فى تمويله على أساس تحقيق التضامن الاجتماعى بين ذوى الدخول المرتفعة وذوى الدخول المنخفضة .

والهدف الاساسى من هذا النظام . هو ضمان حد أدنى لمستوى معيشة الفرد فى حالة العجز والوفاة والشيخوخة وليس ضمان استمرار الدخل .

ونرى أن يتكون المعاش من قسمين:

أ ــ معاش أساسى ويعطى لجميع الافراد وهو يعادل الحد الادنى لمستوى المعيشة ويدخل فى وظيفة الدولة الاساسية ولا يرتبط بمساهمة الافراد.

ب ــ معاش اضافى ويعطى علاوة على المعاش الاساسى ويرتبط هذا الجزء الاخير بقيم ومدد الاشتراك فى التامينات وبهذا الاسلوب نضمن دخول جميع أفراد الشعب فى هذا النظام مع تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات القادرة وغير القادرة.. فغير القادر الذى ربما لم يساهم اطلاقا فى النظام أو ساهم مساهمة طفيفة يحصل على المعاش الاساسى الذى يضمن له الحد الادنى لمستوى المعيشة ــ والقادر الذى ساهم لمدد طويلة باشتراكات فى التأمين يحصل بالاضافة الى المعاش الاساسى على المعاش الاضافى الذى يتناسب مع قيمة ما سدده من اشتراكات ..ويمكن للدولة أن تساهم فى هذا النظام نقيمة المساعدات الاجتماعية التى تنفقها فى الوقت الحاضر .

٢ ــ تامين البطالة :

وهو يقتصر على العاملين لدى الغير بأجر ويجب اعادة النظر فى هذا النظام وذلك باطالة المدة التى يتقاضى عنها العامل المتعطل تعويض البطالة كما يجب التركيز على مراكز التدريب التى تمكن من تحويل العمالة من حرفة يقل الطلب عليها الى حرفة يشتد الطلب عليها حماية للنظام نفسه وضمانا لمساهمة الطبقة العاملة فى خطط التنمية الاقتصادية مع الاستفادة من الموارد البشرية لاقصى درجة ممكنة .

٤ ــ تأمينات اصابات العمل :

ونرى الابقاء على النظام الحالى ولكن مع زيادة معاشات العجز الدائم الكلى بنسبة قدرها ١٥ فى المائة كل ٥ سنوات بدلا من ٥ فى المائة فى الوقت الحاضر مع ربط المعاشاتبالارقام القياسية لنفقات المعيشة .

٥ ــ تأمينات اجبارية مستحدثة :

وضع خطة شاملة لادخال بعض التأمينات الاجبارية المستحدثة والتى تحل مشاكل الجماهير وتخفف الضغط على الدولة .

١ ــ صندوق للتامين من حوادث السيارات :

ويعمل هذا الصندوق جنبا الى جنب مع التأمين الاجبارى للسيارات ويمول برسوم عند ترخيص كل سيارة ويستخدم فى دفع تعويضات فورية عند وقوع حادث جماعى نظرا لمرور وقت طويل بين وقت وقوع الحادث وصدور الحكم بالتعويض .

وفضلا عن ذلك يمكن استخدام هذا الصندوق فى سداد تعويضات عن حالات الوفاة التى لا يحكم فيها بالتعويض على السائق لعدم وجود خطأ من جانبه او فى حالة عدم الاستدلال على الفاعل .

٢ ــ صندوق للتامين من أخطار الحرب .

٣ ــ صندوق للتامين من الكوارث الطبيعية وغير ذلك .

الرعاية الصحية

سيتقدم الحزب ــ بمشروع متكامل ــ عن الرعاية الصحية للمواطنين وتوفير الدواء لكل مواطن .

السياسة الخارجية

ان سياسة مصر الخارجية تتحدد فى ضوء ظروفها وموقعها الجغرافى وانتماءاتها المتعددة الجوانب ، فالشعب المصرى جزء من الامة العربية ، وتربطه بالعالم الاسلامى علاقات وثيقة ، وتربطه بالسودان رابطة من نوع خاص تتمثل فى سياسة التكامل بين البلدين .. ومصر عضو فى منظمة الوحدة الافريقية ، وتنتمى الى دول عدم الانحياز ، وهى فى نفس الوقت عضو فى الاسرة الدولية .

ويرى الحزب فى ضوء هذه الظروف ان تقوم سياستنا الخارجية على ما يلى :

١ ــ ان ايمان مصر بالوحدة العربية لا يعبر فقط عن حقيقة تاريخية وواقع اجتماعى ، بل انها اصبحت الان قضية مصير مشترك فى مجتمع لا مكان فيه للكيانات السياسية الصغيرة ، وتحقيق هذه الوحدة يتطلب السعى الدائم للوصول الى حد أدنى من التضامن العربى ، وقدر كبير من التكامل الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى .

وانطلاقا من مبدأ وحدة المصير العربى ، ستظل قضية الشعب الفلسطينى والارض المحتلة هى قضية العرب جميعا ، وستظل مصر ــ رائدة العروبة ــ تتحمل عن طيب خاطر مسئولياتها كاملة .. ويؤمن الحزب بأن حل هذه القضية يتمثل فى تنفيذ المبادىء التى أعلنها الرئيس السادات فى خطابه أمام الكنيست اثناء زيارته التاريخية للقدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٢ ــ تدعيم التعـــــاون بين مصر والشـــعوب الاســـلامية وتوثيق عرى الاخوة بينها .

٣ ــ يعلن الحـــزب تاييده التـــام لسياسة التكامل مع الشعب السودانى الشقيق ويطالب بالاسراع فى تنفيذها فى كافة المجالات .

٤ ــ تدعيم التعاون مع شـــعوب منظمة الوحدة الافريقية . ويساند كل حركات التحـــــرر فى افريقيا ويدين سياســـة التفرقة العنصرية . ويعلن الحـــزب، انه يقف فى وجه كل تدخل اجنبى فى شئون افريقيا ايا كان شكل هذا التدخل .

٥ ــ نؤكد على ضرورة تنميـــة العلاقات وزيادة سبل التعاون مع دول عدم الانحياز .

٦ ــ نرفض أى صورة من صـــور الدخـــــول فى منـــاطق نفوذ الكتلتين العظميين .. ونؤكـــد على ضرورة السعى على اقامة علاقات متوازنة مع دول المعسكرين .

٧ ــ نعلن التزامنا الكامل بمواثيق الامم المتحدة واحترام قراراتها .